



Ref :

Date :

الرقم: ٦٤٣/٤/١٦

التاريخ: ٢٠١٥/٥/١٦

سعادة المدير التنفيذي
بورصة عمان

تحية طيبة وبعد،،

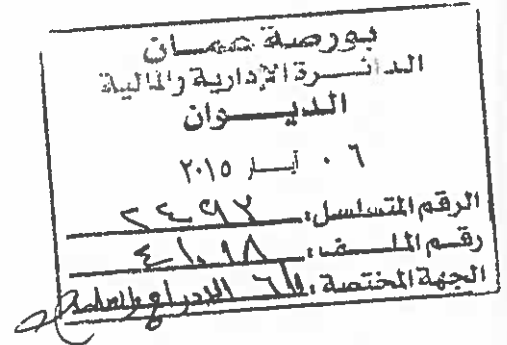
أشير الى نص الفقرة " أ " من المادة (١٥) من تعليمات ادراج الأوراق المالية في
بورصة عمان بالاستناد لأحكام المادة (٧٢) من قانون الاوراق المالية رقم (٧٦) لسنة ٢٠٠٢.

أرفق طياً نسخة من محضر اجتماع الهيئة العامة العادي لمساهمي شركة مناجم
الفوسفات الأردنية المساهمة المحدودة المنعقد بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٣ بعد أن تم توقيعه حسب
الاصول.

واقبلوا فائق الاحترام ،،،

المهندس عامر المجالي

رئيس مجلس الإدارة



م ن /

شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة العامة المحدودة

وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٣

استناداً لإحكام قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته، وبناءً على الدعوة التي أرسلها مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين، فقد عقدت الهيئة العامة لمساهمي شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة العامة المحدودة اجتماعها العادي في الساعة الحادية عشر من صباح يوم الخميس الموافق ٢٠١٥/٤/٢٣ في قاعة ايرس / فندق جراند حياة عمان، لبحث البنود المدرجة في جدول الأعمال المرسل إلى السادة المساهمين.

ترأس الاجتماع عطوفة المهندس عامر المجالي رئيس مجلس الإدارة، حيث رحب بالسادة المساهمين وبالحضور، ورحب بعطوفة السيد عوده حافظ أبو حسان مندوب مراقب عام الشركات، وطلب منه الإعلان عن توفر النصاب القانوني للاجتماع.

شكر مندوب مراقب عام الشركات عطوفة رئيس مجلس الإدارة/ رئيس الجلسة، وأعلن عن توفر النصاب القانوني بحضور (٤٠) مساهماً من أصل (٥٢٤٦) مساهماً يحملون أسهماً بالأصالة مجموعها (٦٧,٦٧٧,٤٩٥) سهم، وأسهماً بالوكالة مجموعها (صفر) سهم، وعليه يكون مجموع الأسهم الممثلة بالاجتماع (٦٧,٦٧٧,٤٩٥) سهماً، تشكل ما نسبته ٩٠.٢٣٧٪ من رأسمال الشركة المصرح والمكتتب به والمدفوع بالكامل والبالغ (٧٥) مليون سهم، وبحضور ثمانية أعضاء من مجلس الإدارة البالغ تسعة أعضاء، بالإضافة إلى مدققي حسابات الشركة السادة ارنست ويونغ، وأشار إلى انه تم التحقق من أن الشركة قامت بإرسال الدعوات للمساهمين بشكلها القانوني، وتم الإعلان عن الاجتماع بوسائل الإعلام المختلفة، وعليه أقر أن هذا الاجتماع يكتسب الصفة القانونية وفق أحكام قانون الشركات، وأن القرارات التي سوف تصدر عن هذه الجلسة ملزمة بالتنفيذ لكل الأطراف، وطلب من عطوفة رئيس الجلسة/ رئيس

مجلس الادارة واستناداً لأحكام المادة (١٨١) من قانون الشركات تعيين كاتباً للجلسة ومراقبين اثنين أو أكثر عن المساهمين لجمع الأصوات وفرزها.

رحب عطوفة رئيس الجلسة / رئيس مجلس الإدارة بأعضاء مجلس الإدارة والسادة المساهمين والحضور، وعطوفة السيد عودة الحافظ أبو حسان مندوب مراقب عام الشركات، والسيد وضاح برقايي ممثل السادة أرنست و يونغ مدققي حسابات الشركة، والآنسة هنوف أمين التتان ممثلة الهيئة العامة للاستثمار في دولة الكويت، والسيد بسام الشخانة ممثل وزارة المالية الأردنية، والسيد عماد الحرازنه ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، والسيد جنيدي المصري ممثل شركة كامل هولدنغ ليميتد.

واستناداً للصلاحيات المخولة لعطوفة رئيس الجلسة / رئيس مجلس الإدارة، تم تعيين الآنسة سناء قراعين / مدير إدارة الشؤون المالية في شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة العامة المحدودة، كاتباً للجلسة، والسيدة هنوف أمين التتان ممثل الهيئة العامة للاستثمار في دولة الكويت، والمهندس ممدوح الجازي ممثل صندوق توفير مستخدمى شركة مناجم الفوسفات الأردنية، مراقبين عن المساهمين.

وبعد ذلك طلب عطوفة رئيس الجلسة / رئيس مجلس الإدارة الانتقال إلى النظر في جدول الأعمال المبين في الدعوة المرسلة إلى السادة المساهمين، حيث استأذن السادة الحضور بعدم تلاوة محضر جلسة الهيئة العامة المنعقدة بتاريخ ٢٦/٤/٢٠١٤ والاكتفاء بتلاوة القرارات الصادرة عنها، وقد وافقت الهيئة العامة على ذلك بالإجماع، وبعد ذلك تلت الآنسة سناء قراعين، كاتبة الجلسة، ملخص القرارات الصادرة عن اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ ٢٦/٤/٢٠١٤.

ثم طلب عطوفة رئيس الجلسة / رئيس مجلس الإدارة الانتقال إلى البند الثاني من جدول الأعمال لسماع تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال العام ٢٠١٤ والخطة المستقبلية لها، حيث

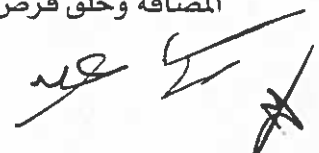
اقترح السيد بسام الشخانبه ممثل وزارة المالية الأردنية دمج البندين الثاني والرابع من جدول الأعمال المتضمن مناقشة الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر والمصادقة عليها ، ووافقت الهيئة العامة على ذلك ، وتمت الموافقة من السادة الحضور على هذا الاقتراح.

قدم عطوفة رئيس الجلسة / رئيس مجلس الإدارة عرضاً عن انجازات شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة العامة ونشاطاتها خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١ ، وكذلك خطة عملها المستقبلية. وقال إن عام ٢٠١٤ لم يكن سهلاً وبلا تحديات ، فقد أمضت إدارة الشركة الكثير من الجهد والوقت لإعادة الشركة إلى مسارها الصحيح بعد كل الذي أصابها ، وانه تم انجاز الكثير حيث أصبح لديها القاعدة الراسخة للتطلع إلى الأمام بكل ثقة ، حيث تم استعادة دور شركة الفوسفات الوطني الاقتصادي والاستثماري الريادي والتنموي الاجتماعي.

وأضاف أن النصف الأول من عام ٢٠١٤ قد حل يصحبه تحديات كبيرة واجهت الشركة ، والتي تمثلت في تدني الأسعار العالمية لمادة الفوسفات الخام وللأسمدة مع انحسار الطلب العالمي وقرارات الحكومة برفع أسعار الطاقة والمياه وزيادة رسوم التعدين وبدلات إيجارات الأراضي ، فقد تمكنت الشركة خلال العام من تحقيق نتائج ايجابية؛ إذ بلغ أجمالي كميات المبيعات من الفوسفات ٧.٣ مليون طن ، (تم تصدير ٤.٦ مليون طن منها) مقارنة بأجمالي مبيعات عام ٢٠١٣ التي بلغت ٥.١ مليون طن (تم تصدير ٣.٢ مليون طن منها) ، تجاوز ما تم تصديره منها ٣.٢ مليون طن ، وذكر أيضاً إن صادرات الفوسفات للعام ٢٠١٤ هي من أعلى كميات التصدير في تاريخ الشركة ، لا سيما منذ عام ٢٠١١.

وأضاف إن الشركة استطاعت في العام الماضي بيع ٦٤٦ ألف طن من السماد ، مقابل ٤٨٣ ألف طن عام ٢٠١٣ ، وان الشركة لا تزال تدرس إمكانات الدخول في شراكات إستراتيجية جديدة لإقامة الصناعات التكاملية لتأمين سوق استهلاك مستدام لمادة الفوسفات الخام ، ولزيادة القيمة

المضافة وخلق فرص عمل.

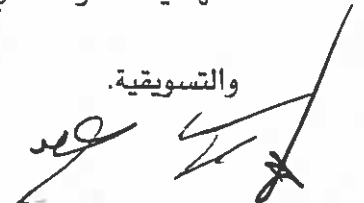


وأعلن نأ التشغيل التجاري قبيل نهاية عام ٢٠١٤ لأكبر مشروع إنتاج لحامض الفوسفوريك في المنطقة الذي أقامته الشركة الأردنية الهندية للأسمدة (JIFCO)، والذي يستهلك سنوياً حوالي ١.٨ مليون طن من خام الفوسفات المتدني النوعية، والشركة هذه هي شراكة لشركة مناجم الفوسفات الأردنية مع اتحاد المزارعين في الهند (IFFCO)، وعبر أيضاً عن سروره بإعلان افتتاح مشروع شركة مناجم الفوسفات الأردنية في أندونيسيا الذي أقامته شركة بترو جوردان أبدي التي تشترك مع شركة بتروكيميا جرسك الاندونيسية وشركة مناجم الفوسفات الأردنية، وقال إن هذا المشروع يستهلك سنوياً حوالي ٨٠٠ ألف طن من خام الفوسفات لعام ٢٠١٦/٢٠١٧، وبذلك تكون شركة مناجم الفوسفات الأردنية قد رفعت استهلاك خام الفوسفات قبل انتهاء السنة المالية ٢٠١٤.

وعلى صعيد الإدارة المالية، قال إن العمل استمر على تعزيز المركز المالي للشركة وتمويل العمليات التشغيلية من مصادرها الذاتية وبالاقتراض من البنوك المحلية، حسبما تمليه الحاجة، ولتغطية جزء من التزاماتها مع الحفاظ على المعاملات النسبية المالية ضمن الحدود الآمنة. وأضاف إن الشركة حققت من نشاطاتها في العام ٢٠١٤ مستويات فاقت مثيلاتها للعام ٢٠١٣؛ إذ بلغ الربح الصافي نحو ٢٠.٩ مليون دينار مقارنة ب ٢.٦ مليوناً عام ٢٠١٣، كما ذكر أيضاً أن قيمة الموجودات ارتفعت لتصل إلى ١٢١١.٤ مليون دينار مقارنة مع ١١١٢.٥ مليون دينار عام ٢٠١٣، وبلغت حقوق الملكية ٧٨٤ مليون دينار مقارنة ٧٦٢.٣ مليون دينار عام ٢٠١٣.

وذكر أيضاً، أن النتائج قد تحققت من توجيهات مجلس الإدارة، وللجهود المضنية التي بذلتها إدارة الشركة وكوادرها، والشركات الحليفة والتابعة من أجل الحفاظ على عملائها وأسواقها التقليدية، والسعي لفتح أسواق جديدة لمنتجاتها، والعودة لدخول بعض الأسواق التي كانت تتعامل معها في السنوات التي خلت، ومن أجل تنفيذ إستراتيجيتها في تحديث وتطوير الخطط الإنتاجية

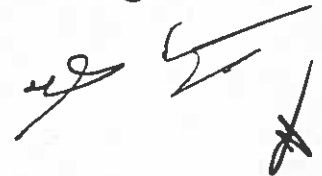
والتسويقية.



وأضاف، لحماية هذه المنجزات، وللتأكد من أن لا عوده الى الوراء في مسيرة الشركة، والمحاولات الدؤوبة لتحقيق المزيد من النجاحات، فقد توصلنا إلى اتفاقيات عادله ودائمة مع القوى العاملة في الشركة نعمل من خلالها على تحسين الرعاية الصحية للعاملين فيها والمتقاعدين منها. وذكر أيضاً، على صعيد التنظيم والإدارة، فقد قامت الشركة استحداث نظام للموارد البشرية وصندوق مستقل لمكافآت نهاية الخدمة يضع حداً لسلسلة اتفاقيات الحوافز التي كانت تتبع حتى نهاية عام ٢٠١٤، وأيضاً لا تقل أهمية ممارسة الشركة لدورها في النماء الاجتماعي عن أهمية نشاطاتها الاقتصادية، وأن هذه الاتفاقيات تعد مفصلية؛ إذ ستؤدي الى تراجع النفقات الجارية خصوصاً المتصلة في بند الرواتب، وبالتالي تحقيق أرباح صافية أكبر من المتوقع، وهذا تم بفضل التخطيط الحصيف والتعاون المثمر مع النقابة العامة للعاملين في المناجم والتعدين.

وذكر انه وبالرغم من الكلفة المرتفعة لهذا الإنفاق (حصة العاملين عن العام المنصرم بلغ ٢٦ مليوناً من مجموع ما ناب العاملين في الشركة منذ العام ٢٠١١ وهو زهاء ٧٦,٥ مليون دينار، وكل ذلك نتاج ما نصت عليه الاتفاقيات من حوافز لنهاية الخدمة)، وأضاف انه وبالرغم ما تشهده صناعة الأسمدة والفوسفات من تحديات، فان الشركة، بدأت تحقق انتعاشاً في بياناتها المالية خصوصاً لجهة العمليات التشغيلية والأرباح الإجمالية، والتي نتوقع أن تصل إلى ٦٢ مليون دينار في عام ٢٠١٥، وقال إن الأرباح المتوقعة لهذا العام ٢٠١٥ هدف طموح، ومع ذلك قال إن الإدارة ستبذل قصارى جهدها لتكون أعلى من هذا المستوى سواء عن طريق تخفيض تكاليف الإنتاج أو زيادة حجم وقيمة الصادرات.

وقال فيما يتعلق بقضية التسوية، إن الإدارة قطعت شوطاً كبيراً في تحديد حجم الأضرار التي لحقت بالشركة جراء هذه القضية، وأنها في طور مفاوضات حددتها لجنة فنية قانونية مختصة بهذا النوع من القضايا على المستوى العالمي.



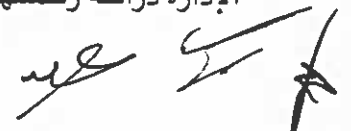
و ذكر أيضاً ، أن هناك مسألة بيع الشركة لائتلاف مكون من مؤسسة الضمان الاجتماعي وشركة البوتاس (العالمية) ، حيث أن مجلس الإدارة ليس بوضع يمكنه من الحديث حول المفاوضات الجارية ، ولكن في جميع الأحوال فإنني أطمئن المساهمين بأن مصالحهم واستثماراتهم فوق كل اعتبار ، وهو بالضرورة ، لا يتنافى مع مصلحة الوطن والأردنيين لأنهم مساهمون حقيقيون وفاعلون في شركة الفوسفات.

وأخيراً ، قدم رئيس الجلسة / رئيس مجلس الإدارة شكره وتقديره للسادة المساهمين لصبرهم وتفهمهم ودعمهم ، كما وشكر أعضاء مجلس الإدارة والنقابة العامة في المناجم والتعدين والعاملين في الشركة ، على الجُهد المبذول والعطاء الموصول لخدمة هذه المؤسسة الوطنية والإقليمية في ظل صاحب الجلالة الهاشمية ، حفظه الله وأيده ورعاه.

طلب عطوفة رئيس الجلسة / رئيس مجلس الإدارة من السيد وضاح برقايوي /مندوب مدققي حسابات الشركة "ارنست ويونغ" تلاوة تقرير المدققين ، حيث تلا السيد برقايوي تقرير مدققي الحسابات عن ميزانية الشركة وحساباتها الختامية وأحوالها وأوضاعها المالية عن العام ٢٠١٤ ، وأوصى المصادقة عليها.

شكر عطوفة رئيس الجلسة / رئيس مجلس الإدارة مندوب مدققي الحسابات ارنست و يونغ ، وطلب من السادة الحضور البدء بمناقشة الميزانية والبيانات المالية للسنة المالية ٢٠١٤.

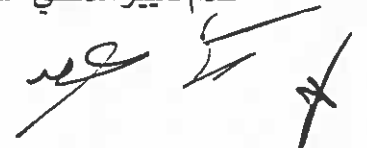
شكر السيد نائل خنفر رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي على الانجازات الكبيرة في عام ٢٠١٤ ، وتحقيق أرباح للشركة على الرغم من انخفاض أسعار بيع الفوسفات الخام ومنتجات الأسمدة الكيماوية ، مشيراً الى موضوع الأرباح المدورة والذي تم طرحه في السنوات السابقة ، وأضاف السيد خنفر بما أن هناك أرباح مدورة بالإضافة إلى الاحتياطي الاختياري والاحتياطي الخاص والتي يقارب مجموعها حوالي ٦٢٣ مليون دينار ، فإنني اطلب من مجلس الإدارة دراسة رسميتها على شكل أسهم توزع على المساهمين كحق لهم ، وأضاف بأنه من غير



المعقول عندما كان رأسمال شركة الفوسفات ٦٠ مليون دينار، كان رأسمال البنوك الأردنية ما يقارب ٢ مليون دينار، حيث عملت جميع البنوك على زيادة رأسمالها ليصل الى ما يقارب ٢٠٠ مليون دينار، في حين لم تقم شركة مناجم الفوسفات بزيادة رأسمالها الحالي البالغ ٧٥ مليون دينار، وطالب بأن لا يتم حرمان المساهمين من حقوقهم وتعويضهم جزء من الخسائر التي تكبدوها. وقد تسأل ايضاً عن إيضاح رقم ٢٤ في التقرير السنوي للشركة، والذي يبين أن الشركة قد حققت ربحاً مقداره ١٧٥ مليون دينار من مبيعات الفوسفات الخام، وان خسائر وحدة الأسمدة قد خفضت أرباح الشركة بشكل كبير، مضيفاً بأن الشركة تخسر من وحدة الأسمدة، وان تصدير الفوسفات الخام هو الذي يحقق أرباحاً للشركة.

شكر عطوفة رئيس الجلسة / رئيس المجلس السيد خنفر، وطلب من السيد رأفت غباين/ مساعد الرئيس التنفيذي للشؤون المالية الإجابة عن الاستفسار الأول ، حيث بين السيد رأفت غباين/ مساعد الرئيس التنفيذي للشؤون المالية بان رسملة الأرباح المدورة والاحتياطات لا يؤثر على سيولة الشركة، وانه سيتم تقديم دراسة مستوفية بهذا الخصوص إلى مجلس الإدارة. وأضاف عطوفة رئيس الجلسة/ رئيس مجلس الإدارة بان مجلس الإدارة بحث في اجتماعه صباح هذا اليوم توزيع الأرباح، وكان التوجه عدم توزيع أرباح على المساهمين عن العام ٢٠١٤، وان السبب في ذلك لا يعود لمشكله مالية، وإنما للمشاريع المستقبلية الواردة في خطط الشركة المنوي تنفيذها.

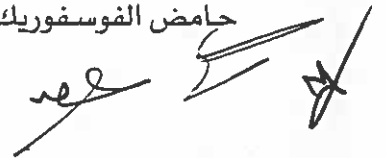
استفسر المساهم محمد حسين عليان عن سبب أخذ مخصصات بقيمة ٢٦ مليون دينار كحواجز للموظفين عن عام ٢٠١٤، على الرغم من توقيع اتفاقيات العمل الجماعية في السنوات السابقة، معتبراً هذا الإجراء مخالفة قانونية ادى الى تخفيض ارباح الشركة عن عام ٢٠١٤، وحرمان المساهم من حقوقه، وانه كان يجب تسجيل هذه المبالغ على حساب الاحتياطات، معتبراً ايضاً عدم تغيير مدققي حسابات الشركة مخالفة قانونية لانه سبق وتم طلب تغييرهم في العام الماضي.



أجاب عطوفة رئيس الجلسة / رئيس مجلس الإدارة انه عندما تم توقيع اتفاقيات العمل الجماعية في السنوات السابقة ، لم يتم اخذ المخصصات الكافية. وأضاف السيد وضاح البرقاوي مندوب مدقي الحسابات انه لا يوجد أي مخالفة قانونية في المعالجة المحاسبية لحوافز الموظفين، وانه لا يمكن تسجيل قيمتها على الاحتياطات، بل يجب تسجيلها في بيان الدخل، وان المعالجة المحاسبية تمت بطريقة صحيحة.

وأوضح السيد رأفت غباين/ مساعد الرئيس التنفيذي للشؤون المالية بأن مخصص حوافز الموظفين البالغ ٢٦ مليون دينار يخص عام ٢٠١٤، وأن الشركة حاولت أن تجد مخرجاً قانونياً لكيفية تسجيله بالتشاور مع مدقي حسابات الشركة، حيث قام مدقي الحسابات باستشارة عدة مستشارين، من بينهم مستشارين في دولة البحرين، وتبين أن الإجراء المتخذ من قبل الشركة صحيحاً وقانونياً. وبما إن الحوافز قد بدأت منذ العام ٢٠١١؛ فقد تم تحميل مخصصاتها لعدة سنوات لاحقة كان آخرها العام ٢٠١٤ وبشكل نهائي.

أما فيما يخص الاستفسار الثاني للسيد خنفر، حول تأتي الأرباح من وحدة الفوسفات والخسائر من وحدة الأسمدة ، أجاب عطوفة الدكتور شفيق الأشقر/ الرئيس التنفيذي بان ذلك يعود لارتفاع الكلف الصناعية لمنتجات الأسمدة وفي مقدمتها التكاليف الصناعية لسماذ الداب، ويعود سبب ارتفاع الكلف المترتبة لتصنيع سماذ الداب لعاملين أساسيين؛ هما ، ارتفاع سعر مادة الامونيا وسعر مادة الكبريت، وكلا السعرين متذبذبين بشكل كبير، وتشهد هاتين المادتين ارتفاعاً عالمياً في أسعار بيعها، وقد تصل الزيادة في أسعارهما إلى ٦٠٪ من الاسعار في بداية العام، وقد تنبّهت إدارة الشركة لهذا الموضوع وتمت معالجته بما ينعكس على خطط الشركة للإنتاج عن عام ٢٠١٥، فقامت بتخفيض كميات إنتاج سماذ الداب من ٦٥٠ ألف طن إلى ٤٨٠ ألف طن سنوياً، وقد تم اللجوء لتخفيض كميات إنتاج السماذ إلى ما دون ذلك على ضوء أسعار بيع حامض الفوسفوريك وفق الأرباحية الأفضل كلما ارتفع سعر طن الحامض، هذا وقد ارتفعت



أسعار بيع طن حامض الفوسفوريك منذ بداية هذا العام ليصل إلى ٨٠٥ دولار أمريكي/الطن . وبالتالي تخصيص حوالي ١٠٠ ألف طن من حامض الفوسفوريك لبيعها ، بعوائد أفضل بدلاً من استخدامها في إنتاج سماد الداب. وان شاء الله ، فإن كل ذلك سيؤدي إلى تخفيض خسائر وحدة الأسمدة. هذا وقد ارتفعت أسعار بيع حامض الفوسفوريك اعتباراً من ٢٠١٥/١/١ بمعدل ٤٠ دولار أمريكي للطن ، وهي في ارتفاع مستمر ، وللاستفادة من ارتفاع الاسعار ، فقد عملت الشركة على الاستفادة من كامل حصتها البالغة ٢٠% من مشروع جيفكو المشترك الهندي الأردني لإنتاج حامض الفوسفوريك ، بحيث يتم تخصيص كامل حصتها والاستفادة منها لبيعها إلى الشركات الحليفة ، والفائض سيتم بيعه بالسوق الخارجي لتعظيم القيمة المضافة من حامض الفوسفوريك عوضاً عن إنتاج السماد الداب ، وهناك سياسة مرنة ومتابعة لهذا الموضوع.

شكر عطوفة رئيس الجلسة/ رئيس مجلس الإدارة عطوفة الدكتور شفيق الأشقر/ الرئيس التنفيذي ، وأكد أنها ملاحظة قيمة ، وأنها ليست المرة الأولى التي تتم فيها الدراسة للاستفادة من ارتفاع اسعار بيع الحامض (تعظيم دور الحامض) وتخفيض الكميات المنتجة من سماد الداب لان أسعار بيعه متدنية ، لتعظيم الأرباح ، وقد تمت دراسة هذا الموضوع من قبل الجهات المختصة في الشركة.

سأل السيد نائل خنفر لماذا يتم بيع الفوسفات الخام إلى مصنع الأسمدة في العقبة بسعر متدني (٣٠ دينار/الطن) ويحقق خسارة ، بينما يتم بيعه بسعر (٧٥ دينار/الطن) للأسواق الخارجية وتقوم هذه الأسواق بتصنيع منتجات الأسمدة وبيعها بربح ؟

أجاب عطوفة الدكتور شفيق الأشقر/ الرئيس التنفيذي ، إن الكلفة الجارية للمجمع الصناعي - وحدة الأسمدة - كلفة كبيره جداً ، وذلك لإقدم عمر المصنع الذي تجاوز عمره الافتراضي المقدّر ب (٢٥) عاماً ، وبالتالي فإن كلفة إبقاؤه وديمومته وصيانته؛ كلفة عالية جداً ، إضافة إلى أن العمالة المتوفرة والتي تم فرضها على الشركة خلال فترة الربيع العربي ، والتي هي

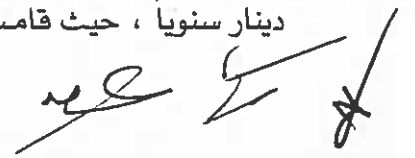
بحدود ٢٠٠ عامل، غير مؤهلة او مدربة، علاوة على ذلك، فان خروج عدد كبير من الكفاءات المدربة والمؤهلة على نظام الحوافز بشكل متتالي؛ ادى الى تفريغ المجمع الصناعي من الكفاءات والمهارات المطلوبة، حيث تم استقطاب هذه المهارات للعمل خارج الأردن، وكانت هذه هي احد الأسباب لارتفاع الكلف. وأضاف بان الشركة تسعى للإبقاء على إنتاج سماد الداب خلال عام ٢٠١٥ عند مستوى ٤٨٠ ألف طن وذلك لسببين، اولهما، ان الشركة لا تستطيع الخروج من أسواق سماد الداب نهائياً لعدم خسارتها وصعوبة العودة إليها، وبمجرد خروج الشركة من أسواقها التقليدية ستجد من يحل مكانها لوجود منافسة عالية، ثانيهما، انه سيتم بيع حوالي ٥٠% من هذه الكمية إلى السوق العراقي والذي سيحقق لنا أعلى ناتج سينعكس ايجاباً على أرباح بيع السماد الداب، وسيباع جزء من الرصيد المتبقي من الكمية إلى السوق الهندي، للإبقاء على حصتنا في هذا السوق، ولتجنب أي إخفاقات في الأسواق العالمية، وتراجع في استخدام السماد الداب، وستستفيد الشركة من معادلة السعر بين أوروبا والسعر في الهند، لتتجاوز الكلفة وتحقيق هامش ربح، وذلك خلال فترة ارتفاع الأسعار في أوروبا في شهر أيار، وشهر حزيران، وشهر تموز.

وفي مداخلة للمهندس عزمي زوربا، أشار بان شركة مناجم الفوسفات الأردنية تعتبر منجم الأردن، وأضاف بان القيمة الدفترية لسهم الشركة تزيد عن العشرة دنانير، أما قيمته السوقية فهي بحدود الستة دنانير، وان ذلك يعود إلى عدم توزيع أرباح على المساهمين، وفي الوقت الذي تحقق فيه الشركة إيراداً جيداً من مبيعاتها، فان ذلك لا يتم ترجمته على إرباحها، وان السبب في انخفاض الأرباح ناتج عن ارتفاع الكلف (كلف التمويل، وكلف برنامج الحوافز والرواتب، والتكاليف الإدارية وأجور النقل،...)، وفي النهاية، فان الضحية هو المساهم الذي من حقه الحصول على عائد معقول. راجياً أن يتم توزيع أرباح لا تقل نسبتها عن ٢٥% من رأس المال،

وخصوصاً بان هناك أرباحاً مدورة عالية جداً.

أجاب عطوفة رئيس الجلسة / رئيس مجلس الإدارة قائلاً: بان هموم المساهم هي همنا ، لذا فقد عملنا على إقرار نظاماً جديداً للموارد البشرية يخفض من قيمة المصاريف الجارية والتي منها الرواتب، لينعكس ذلك على الأرباح، وتم أيضاً دراسة سهم الفوسفات ليكون سهماً طويلاً الأمد له استثماره وأبعاده، ولكن الظروف التي مرت بها الشركة ومنها - نظام الحوافز واتفاقيات الربيع العربي - أدت إلى تراجع الانجازات المالية والأرباح، والتي تعود بالنتيجة على الشركة وعلى المساهمين، وأضاف عطوفته أننا نعدكم ان يكون مستقبل الشركة واعداء، وذلك بجهود العاملين وجهود النقابة العامة، وسوف تعمل الشركة جاهدة على تخفيض المصاريف الجارية بما ينعكس على إرباحها. أما بخصوص تخفيض كلف التعدين والكفاءة (Efficiency)، فقد أخذنا ذلك بعين الاعتبار لتعظيم العائد للشركة، وقد طلب عطوفة رئيس الجلسة / رئيس مجلس الإدارة من عطوفة الدكتور شفيق الأشقر / الرئيس التنفيذي بالتعليق على ذلك .

بين عطوفة الدكتور شفيق الأشقر / الرئيس التنفيذي، أن كلفة التعدين واستخراج الفوسفات ضمن المواصفات من منجم الشيدية هي كلفة عالية جداً، وذلك بسبب الغطاء الترابي الكبير فوق طبقات الفوسفات، حيث إن طبيعة خامات منجم الشيدية تختلف عن خامات المناجم الأخرى، من حيث الغطاء الترابي ومستوى النوعيات، وقد قام مجلس الإدارة بناءً على توصيات الإدارة التنفيذية ومناقشته لها باتخاذ عدة قرارات لتخفيض هذه الكلف، حيث قررت إدارة الشركة الانتقال من الخامات ذات المردود المتدني والكلف العالية الى خامات أفضل، وإغلاق بعض الخامات التي كانت تصل فيها كلفة استخراج طن الفوسفات إلى ٦٠ دينار، والتحول الى خامات جديدة تصل كلفتها إلى ٤٠ دينار للطن، أي بتوفير مقداره ٢٠ دينار للطن الواحد ، إضافة الى تفعيل كوادر الشركة للقيام بأعمال العطاءات التي كانت تحال إلى متعهدين محليين، مثل صيانة وتشغيل الأقشطة الناقلة والتي كانت تكلف الشركة بما يقارب ١,٢ مليون دينار سنوياً ، حيث قامت إدارة الشركة بتكليف ٣٠ موظفاً من كوادرها للقيام بأعمال هذه



العطاءات، ولم تكن الكلفة التي تحملتها الشركة سوى عن سيارة بك آب وسيارة ناقله مع ونش، الأمر الذي أدى إلى توفير هذا المبلغ الذي كان يدفع للمتعهد، وقد عملت الشركة أيضاً على استبدال عطائين لا داعي لذكرهما الآن وتحويلها إلى متعهدين آخرين، وفرت للشركة حوالي ٢ مليون دينار سنوياً بكفاءة لا تقل عن الأولى. أما من حيث الإنتاج فالمهم في هذه المرحلة هو النوعية وليس الكمية، وإن الإدارة تبلي بلاءً حسناً لتخفيض هذه الكلف، بحيث يتم الاستفادة من استخدام الطاقة الشمسية والاستفادة من انخفاض أسعار المحروقات وترشيد الطاقة في عام ٢٠١٥، مما سينعكس إيجاباً على حسابات المصاريف الجارية، إضافة إلى أن أسعار عقود التعدين مع المتعهدين وأسعار عقود النقل ترتبط بأسعار المحروقات من حيث الارتفاع أو الانخفاض، كل ذلك، بإذن الله، سينعكس بنتائج إيجابية على نتائج أعمال الشركة عن عام ٢٠١٥.

تحدث السيد محمد الروسان من وزارة المالية، وأنه يحمل تحيات معالي وزير المالية وعطوفة الأمين العام إلى رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وإلى العاملين في الشركة، متسائلاً إذا كان النظام الداخلي للشركة يسمح بمنح الشركات الحليفة أو التابعة قروض، وعن الضمانات المقدمة من هذه الشركات لتسديدها، وما الجدوى في إبقاء الشركة على استثمارها في شركة الأبيض للأسمدة خاصة وأنها حققت خسائر بلغت ٢٤ مليون دينار؟ والسؤال الآخر عن أسباب ارتفاع تكاليف التمويل خاصة مع انخفاض قيمة القروض في الشركة؟ وقد طلب السيد الروسان من الشركة تسديد مستحقات خزينة الدولة.

أجاب السيد رأفت غباين/ مساعد الرئيس التنفيذي للشؤون المالية، أن النظام الداخلي للشركة موجود منذ تأسيسها، وتقوم الشركة بمنح القروض إلى الشركات التابعة والحليفة - بموجب اتفاقيات - عند تقديمها بطلب لإقراضها، ويتم عرض الطلب على مجلس الإدارة لدراسته

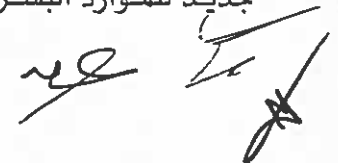
وتقييمه والتأكد من وجود الضمانات الكافية للسداد ، وان الإيرادات (الفوائد) المتأتية من هذه القروض مسجلة في دفاتر شركة مناجم الفوسفات.

أما بالنسبة الى استثمار الشركة في شركة الأبيض للأسمدة ، وهي شركة أردنية بحرانية يبلغ رأسمالها حوالي ٥٢ مليون دينار ، تساهم شركة مناجم الفوسفات بنسبة ٢٧ ٪ من رأس المال ، أما بالنسبة لتكاليف التمويل ، فهي مصاريف الفوائد على أرصدة القروض في عام ٢٠١٤ ، حيث تتراوح قيمة هذه القروض من ٩٠ الى ١٠٠ مليون دينار ، وذلك حسب الاتفاقيات المبرمة مع البنوك . أما بخصوص المبالغ المستحقة لخزينة الدولة ، فقد تم عقد اجتماع مع وزارة المالية لوضع آلية لسداد تلك المبالغ ، حيث قامت الشركة بسداد مبلغ يتراوح ما بين ٤ إلى ٥ مليون دينار ، وإجراء تقاص على بعض المبالغ المستحقة لها على وزارة المالية ، والخطوة التي وضعتها إدارة الشركة مؤخراً خطة معقولة ، وان شاء الله ، سيتم سداد المبالغ المستحقة لخزينة الدولة حسب الاتفاق .

أضاف عطوفة رئيس الجلسة / رئيس مجلس الإدارة إن النظام الأساسي للشركة يسمح بذلك .

وكما ذكر السيد غباين ، فان كل شركة من الشركات الحليفة أو التابعة هيئة مستقلة بذاتها ، تقوم باتخاذ القرارات المناسبة ، وينظر في أبعاد أثر هذه القرارات من قبل مجلس إدارة شركة مناجم الفوسفات.

تحدث السيد خالد الفناطسة رئيس النقابة حيث قدم شكره إلى مجلس الإدارة و للرئيس التنفيذي على الجهود المبذولة لاجراج الشركة الى بر الأمان ، وذكر ان المساهمين هم أساس الشركة وأصحاب رأس المال ، وان الشركة مرت بظروف غير عادية منذ العام ٢٠٠٠ ، وقامت الإدارات المتعاقبة بوضع انظمة لم تحقق الغاية أو الهدف الذي وضعت من أجله ، حيث فرغت الشركة من الخبرات والكفاءات ، وقد قامت الشركة بالتعاون مع النقابة العامة بإيجاد نظام جديد للموارد البشرية ، حيث أن المادة (١٠٧) منه تنص على إنشاء صندوق وفاة وتعويض



للموظفين، وأضاف السيد الفناطسه ان الأعوام القادمة سوف تكون للمساهمين، وان أنظمة الحوافز التي وضعتها الشركة في السنوات السابقة بلغت كلفتها حوالي ٣٠٠ مليون دينار، ولم تحقق أي وفر للشركة، وتمنى للشركة التقدم والنجاح، فهي العصب وإحدى أعمدة الاقتصاد الوطني، ويعتمد عليها حوالي ١٥٠ ألف مواطن أردني، وشكر رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ورحب بأعضاء مجلس الإدارة وتمنى عليهم العمل معاً بما يعود بالصالح العام للشركة.

وفي مداخلة للمساهم عمر النسعه، بما يتعلق بالعدالة في التعيين في شركة المناجم الفوسفات والشركات التابعة والحليفة، ووجود (واسطة) للتعين.

أجاب عطوفة رئيس الجلسة / رئيس مجلس الإدارة، إن الإجراءات التي تخص الوظائف يتم الإعلان عنها بشفافية، وان الشركة تهدف لأن يكون هناك تمثيل لكافة المناطق بكل شفافية ضمن المؤهلات المناسبة لشغل هذه الوظائف.

سال المساهم يزيد القسوس بأنه لا يتم الأخذ بعين الاعتبار صغار المساهمين والذين يمثلون ما نسبته ١٠٪ من أسهم الشركة، وطلب أن يتم عمل دراسة لشراء أسهمهم بعد أن تتم عملية تسوية القضية وعند توفر السيولة الكافية لذلك، وذلك لحل هذه المشكلة.

وعد عطوفة رئيس الجلسة / رئيس مجلس الإدارة بجدية دراسة هذا الموضوع.

تحدث المساهم محمد حسين عليان، بان المصاريف الإدارية بلغت ٢٤ مليون دينار، وحوافز الموظفين بلغت ٢٦ مليون دينار، أي مجموعه ٥٠ مليون دينار، في حين أنه لا يتم توزيع أي أرباح على المساهمين، مستفسراً لماذا يتم التعامل مع المساهمين بهذه الصورة ؟

رد عطوفة رئيس الجلسة / رئيس مجلس الإدارة بانه قد سبق وان تم التحدث بهذا الخصوص.

أبدى السيد خنفر عدم موافقته على هذه النسبة المتدنية لتوزيع الارباح، في ضوء الارباح التي حققتها الشركة عن العام ٢٠١٤، والإرباح المتوقعة عن العام ٢٠١٥ والمقدرة بنحو ٦٢ مليون

دينار، وأن على الشركة توزيع ارباح بنسبة أكبر من ذلك.

طلب عطوفة السيد عوده حافظ ابو حسان/ مندوب مراقب عام الشركات، التصويت على تقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية للعام ٢٠١٤، مبيناً بان عطوفة رئيس الجلسة/ رئيس مجلس الإدارة وعد بدراسة موضوع المساهمين الصغار وان المجلس أبدى وجهة نظره فيما يتعلق بتوزيع الأرباح. طلب رئيس الجلسة/ رئيس مجلس الإدارة من الجميع الالتزام بالهدوء حيث وعد بدراسة موضوع صغار المساهمين في أول جلسة قادمة تحدد لاحقاً.

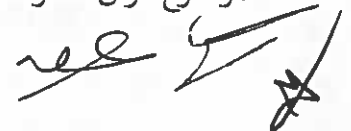
تحدث السيد بشير قدوره وقال: بانه من غير المعقول عدم توزيع ارباح على المساهمين في ظل الارباح المتحققة للشركة، بالإضافة إلى أننا سمعنا بان الشركة ربحت قضايا، وللمساهمين الأردني حق، ولقد تفول العاملین على الشركة فأعطتهم ٢٦ مليون دينار، وهذا ليس حق لهم، وإنما هذا ناتج عن خطأ الإدارات السابقة، ولا يجب تحميل مخصصات الحوافز لسنة مالية واحدة على حساب المساهمين الحاليين، وأضاف بأننا لن نفرط بحقوقنا، لذا، نرجو من مجلس الإدارة النظر في موضوعنا.

شكر عطوفة رئيس الجلسة/ رئيس مجلس الإدارة المساهمين وقال: إن الإدارة لن تكون إلا مدافعاً عن حقوق الشركة والمساهمين، ولن نفرط بأي من الحقوق، وان سهم الفوسفات هوسهم للاستثمار طويل الأمد، وان الفوسفات هو بترول الأردن، واعدأ بان تتم دراسة هذا الموضوع والعودة إلى المساهمين.

طلب عطوفة مندوب مراقب عام الشركات التصويت، وفيما إذا كان هناك، اي اعتراض على البيانات المالية، حيث اعترض بعض المساهمين، وطلب عطوفة مندوب مراقب عام الشركات مرة أخرى التصويت للمصادقة على البيانات المالية للعام ٢٠١٤، وتمت المصادقة بموافقة المساهمين الرئيسيين البالغة نسبتهم ٩١٪ من أسهم الشركة.

كما كرر عطوفة مندوب مراقب عام الشركات، بان رئيس مجلس الإدارة قد وعد بدراسة هذا

الموضوع، وان الشركة لن تتمكن من توزيع الارباح لهذه السنة.



وطلب عطوفة مندوب مراقب عام الشركات من الهيئة العامة للمساهمين، التصويت للمصادقة على (تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة والخطة المستقبلية لها والبيانات المالية للعام ٢٠١٤) وتبرئة ذمة مجلس الإدارة، وقد وافقت الهيئة العامة للمساهمين بالإجماع على:-

• المصادقة على البيانات المالية للعام ٢٠١٤.

• إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن أعمال ٢٠١٤ بحدود القانون.

وبعدها تم الانتقال الى البند الخامس من جدول الأعمال "انتخاب مدققي حسابات الشركة لعام ٢٠١٥ وتحديد أتعابهم".

اقترح احد المساهمين بتسمية السادة ارنست ويونغ، ولم يتم ترشيح أي مدقق حسابات آخر، وفي ضوء ذلك:

تمت الموافقة على انتخاب السادة ارنست ويونغ كمُدققي حسابات الشركة لعام ٢٠١٥ وتفويض

مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

وفي نهاية الاجتماع شكر عطوفة رئيس الجلسة/ رئيس مجلس الإدارة السادة الحضور وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين والعاملين في الشركة.

انتهت الجلسة في تمام الساعة الواحدة والنصف ظهراً.

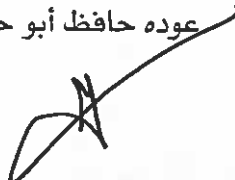
المهندس عامر المجالي



رئيس الجلسة

رئيس مجلس الإدارة

عوذه حافظ أبو حسان



مندوب مراقب عام الشركات

سناء قراين



كاتب الجلسة